الثقافة البيئية في الأسرة العراقية مقومات ومعيقات

الأستاذ المساعد الدكتور غني ناصر حسين

الجامعة المستنصرية – كلية الآداب

alkureshe@yahoo.com

الخلاصة

لم تفلح التشريعات والقوانين العراقية المتعلقة بالبيئة وحمايتها، والتحولات المتعاقبة التي مرَّ بها المجتمع العراقي ولأكثر من نصف قرن في تكوين ثقافة بيئية أسرية يمكنها أنْ تسهم في إكساب الأفراد المعارف والاتجاهات الإيجابية نحو البيئة الطبيعية ومشكلاتها، وتعزز من قدراتهم في التصرف المناسب معها للحفاظ عليها وتطويرهاد من هنا تتلخص مشكلة البحث في السؤال الآتي: إلى إي مدى تؤدي الأسرة العراقية دورها بوصفها مؤسسة اجتماعية ثقافية في توجيه الأفراد للاهتمام بالبيئة الطبيعية وحمايتها وتنميتها؟ وعليه يستهدف البحث:

١- الوقوف على تصورات المبحوثين حول الثقافة البيئية ومشكلات التلوث.

٢- التعرف على مقومات تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية.

٣- التعرف على المعوقات التي تحول دون تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية.

٤- وضع توصيات من شأنها تعزيز مقومات الثقافة البيئية والحد من المعوقات التي تحول دون ذلك.

الكلمات الدالة: الثقافة، الثقافة البيئية، الأسرة

Abstract:

The Iraqi legislation and laws related to the environment and its protection, and the successive transformations that the Iraqi society has undergone for more than half a century, have not succeeded in forming a family environmental culture that can contribute to providing individuals with positive knowledge and attitudes towards the natural environment and its problems. And enhance their abilities in appropriate behavior to maintain and develop them.

From here, the research problem is summarized in the following question: To what extent does the Iraqi family play its role as a socio-cultural institution in directing individuals to care for, protect and develop the natural environment?

Accordingly, the research aims to:

1- Determining the respondents' perceptions about environmental culture and pollution problems.

2- Knowledge of the elements of promoting environmental culture in the Iraqi family

3- Knowing the obstacles that prevent the promotion of environmental culture in the Iraqi family.

4- Setting recommendations that enhance the elements of environmental culture and reduce the obstacles that prevent this.

Results of the Research:

1- There are many environmental laws in Iraq, but accompanied by poor application and family awareness.
2- The spirit of environmental citizenship is weak for many citizens.
3- The Iraqi family has a clear perception of environmental culture, but children do not teach environmental practices outside the home.

Key words: Culture, Environmental Culture, Family

مقدمة

بات من المؤكد أنَّ المشكلات البيئية ليست وليدة التقدم التكنولوجي للإنسان في السيطرة على البيئة وحده، ولكنَّها وثيقة الصلة بأزمات السلوك غير المتكيف للإنسان، لذا فإنَّ الحلول الناجعة لهذه المشكلات لا يكون مصدرها التكنولوجيا وحدها فقط؛ بلْ إنَّ الأمر يتعلق بالعوامل الكامنة لدى الإنسان، ولقد أصبح الإنسان نفسه- بممارساته وسلوكياته التي يسعى من ورائها لاشباع حاجاته- أكبر مشكلة بيئية، حيث بلغ تأثيره مستويات تنذر بالخطر، وأسهمت تصرفاته مع البيئة في زيادة حِدّة مشكلات بيئية كثيرة لمْ يشهدها المجتمع بهذه الخطورة سابقاً، وهكذا أصبحت البيئة من أهم القضايا الملحة التي أخذت اهتماماً واسعاً من قبل مؤسسات المجتمع الدولي كافة، ونعتقد أنَّ تلك الجهود لنْ تحقق أهدافها دون الرقي بالثقافة البيئية في الأسرة بوصفها المدخل الصحيح لمواجهة مشكلات البيئة وعلى أساس أنَّ الأسرة هي المسؤولة عن توصيل هذه الثقافة وغرسها في شخصية الأبناء، بواسطة إدماج البعد البيئي في جميع أنشطتها الاجتماعية والتربوية والتعليمية والثقافية والدينية والترويحية، حتى نصل إلى تحقيق "مواطنة إيكولوجية"، بمعنى ممارسة سلوك جديد ونظرة مغايرة إلى البيئة وتصور مختلف لأنماط التعامل مع البيئة، تقوم على احترام الطبيعة والمحافظة على عناصرها المكونة لها، والاستغلال العقلاني والمستدام لمواردها.

المبحث الأوّل- مدخل لموضوع البحث

أولاً- مشكلة البحث وأهميته وأهدافه ومنهجه

مشكلة البحث:

على الرغم من التشريعات والقوانين الكثيرة التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة ومنذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن، بالإضافة إلى التحولات التي عرفها المجتمع العراقي على الأصعدة المختلفة إلاَّ أنَّها لم توفق في تكوين قيم جديدة تمكن الأسرة العراقية والإنسان العراقي من ترقية الثقافة البيئية وتحسين علاقته بالمحيط الطبيعي الذي يعيش فيه على نحو يسمح له بإعادة تنظيم الحياة الاجتماعية في المجتمع في بيئة صحية دائمة وفي هذا الإطار تتلخص مشكلة هذا البحث في السؤال الآتي: إلى أي مدى تؤدي الأسرة العراقية دورها كمحتوى ثقافي يسهم في العناية بالبيئة؟

أهمية البحث:

١- يسلط الأضواء على مفهوم الثقافة البيئية الذي يكاد يكون غائباً عن الوعي الفردي والجماعي في التعامل مع البيئة لدى أغلب المواطنين.

٢- يعدّ البحث الحالي إضافة تطبيقية في ظل نقص الأبحاث العراقية المهتمة بمشكلات البيئة في ظل انتشار التلوث البيئي بأنواعه المختلفة.

٣- يمكن الاستفادة من نتائج البحث وتوصياته في وضع آليات عملية للحد من ظاهرة التلوث البيئي لبيئتنا الطبيعية، وأيضاً تعزيز نمط التعامل الأسري مع البيئة .

أهداف البحث:

يطرح البحث مفهوم الثقافة البيئية بوصفه الوسيلة الناجعة لتطوير الوعي البيئي بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم لدى الأفراد والجماعات، ومن ثم محاولة الوقوف على:

١- تصورات المبحوثين حول الثقافة البيئية وتلوث البيئة.

٢- مقومات تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية.

٣- المعوقات التي تحول دون تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية.

٤- التوصيات التي من شأنها تعزيز مقومات الثقافة البيئية والحد من المعوقات التي تحول دون ذلك.

ثانياً- مفاهيم البحث:

حدَّدنا بعض المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في هذا البحث على النحو الآتي:

الثقافة:

الثقافة في اللغة: تعني كلمة أو مصطلح "ثقّف" في اللغة العربية "قوّم" الشيء، أي قوّمه عندما كان معوجاً وغير سوي، فقال العرب "ثقفت الرمح" أي قوّمته[١]. أي جعلته على أحسن صورة. ويأخذ هذا المصطلح معنى الإصلاح وإعادة الشيء على حاله والتصحيح أيضاً.

أمّا الثقافة في الاصطلاح فهي ذلك التراث الحضاري ومنهجية التفكير وأسلوب العيش والمعاملة.[٢]. ويعرفها تايلر E.Taylor بأنَّها ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعرفة والمعتقد والفن والأدب والأخلاق والقانون والعرف والقدرات والعادات الأخرى، التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في المجتمع[٣].

التنشئة والتنشئة البيئية:

التنشئة لغوياً من نشأ نشوءا نشأة يقال نشأ الطفل شب وقرب من الإدراك، يقال نشأت في بني فلان أي ربيت فيهم وشببت بينه[٤]. ويقال نشأه ورباه ونشأ الله السحابة ورفعها ويقال، هو نشئ سوء أو من نشئ سوء والنشء جمع ناشئ.

وعرفها قاموس علم الاجتماع بأنها" العملية الاجتماعية الأساسية التي يصبح الفرد عن طريقها مندمجاً في جماعة اجتماعية من خلال تعلم ثقافتها ومعرفة دوره فيها، وهي عملية مستمرة مدى الحياة وضرورة لتكوين ذلت الطفل وتطور مفهومه عن ذاته كشخص، ولاسيما عن طريق سلوك الآخرين واتجاههم نحوه، وكذلك عن طريق تعلم كيفية أداء الأدوار الاجتماعية المختلفة الذي يؤدي بدوره إلى ظهور الذات الاجتماعية المميزة بالنمو السليم[٥].

والتنشئة البيئية بوصفها أحد محاور التنشئة فهي "عملية تربوية تستهدف تنمية الوعي لدى السكان، وإثارة اهتمامهم نحو البيئة بمعناها الشامل، والمشاركة المتعلقة بها؛ وذلك بتزويدهم بالمعارف، وتنمية ميولهم واتجاهاتهم ومهاراتهم؛ للعمل على حفظ البيئة وصيانتها"[٦]. وتقوم الأسرة بتنشئة الأفراد على رعاية البيئة من

خلال فهمها ومعرفتها بهدف تنمية السلوك الإيجابي البيئي منذ الصغر، وتزويدهم بالمعلومات والمعارف عن العادات والتقاليد المناسبة للبيئة، وإكسابهم الاتجاهات والقيم الدينية، وتنمية مهارات اجتماعية يترتب على ذلك شخصية إيجابية متوافقة مع البيئة ومغروس الوعي البيئي فيها[٧].

البيئة:

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدمها فنقول: البيئة الزراعية والبيئة الصناعية والبيئة الصحية والاجتماعية والثقافية...الخ، وترجمة كلمة (Ecology) التي وضعها العالم والفيلسوف الألماني هيجل (A.Hegel) سنة (١٨٦٠) بمعنى العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه، ويهتم هذا العلم بالكائنات الحية وتغذيتها وطرق معيشتها وتواجدها في مجتمعات أو تجمعات سكنية أو شعوب. كما يتضمن دراسة العوامل غير الحية مثل: خصائص المناخ، الحرارة والرطوبة والإشعاعات وغازات المياه والهواء[٨].

ويراد بها في اللغة الانكليزية (Environment) "الظروف والأشياء المحيطة بالإنسان والمؤثرة في نمو الحياة وتطورها، كما يستخدم للتعبير عن حالة الهواء والماء من الأرض والنبات والحيوانات والظروف المحيطة بالإنسان كافة[٩].

التلوث البيئي:

هناك تعاريف عدة للتلوث البيئي، ولكنَّ جُلها يعرفه "على أنَّه كل تغير غير مرغوب في الصفات الطبيعية والكيماوية البيولوجية في وسط المحيط (هواء – ماء – تربة) ما سبب تأثيرات ضارة للإنسان والكائنات الحية الأخرى، وكذلك الإضرار بالعملية الإنتاجية والموارد المتجددة"[١٠].

وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الأوروبية (OGCD) التلوث البيئي بأنَّه قيام الإنسان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بإضافة مواد من شأنها إحداث نتائج ضارة، تعرض صحة الإنسان للخطر، أو تضر بالمصادر الحيوية أو النظم البيئية على نحو يؤدي إلى تأثيرها على أوجه الاستخدام أو الاستمتاع بمشروع البيئة[١١].

ويشير أيضاً إلى أي تغير غير مرغوب في الخواص الطبيعية أو الكيميائية أو البيولوجية للبيئة المحيطة، ماء هواء، تربة، والذي قد يسبب أضراراً لحياة الإنسان أو غيره من الكائنات الأخرى[١٢].

الوعي البيئي:

يعرف الوعي لغة: هو حفظ القلب للشيء، وأوعاه: أي حفظه، وفهمه، وفلان أوعى فلان أي أحفظ وأفهم[١٣]. والوعي البيئي مصطلح له دلالة واسعة، فإنَّه يعني ليس فقط المعرفة حول البيئة ولكن أيضاً إكساب الأفراد المواقف والقيم والمهارات اللازمة لحل المشكلات المتصلة بالبيئة. علاوة على ذلك، الوعي البيئي هو الخطوة الأولى لما يؤدي في النهاية إلى القدرة على الاستمرار في سلوك المواطنة المسؤولة[١٤]. والوعي البيئي في أصله يتكون من ثلاث حلقات منفصلات ومتداخلات في آنٍ واحد وهي[١٥]:

– التربية والتعليم: ويبدأ من رياض الأطفال؛ بلْ وحتى قبل هذه المرحلة فالبيت أولاً له الأساس المتين في تنمية ذهنية النشء في عنايته بنفسه ونظافتها والعناية بالبيئة التي يعيش فيها.

– الثقافة البيئية: وتبدأ من توفير مصادر المعلومات من كتب ونشرات وإشراك المثقفين البيئيين في الحوارات والنقاشات المذاعة والمنشورات، وفي الحوادث والقضايا البيئية ذات الصلة المباشرة وغير مباشرة بالمجتمع، خاصة ذات المردود الإعلامي.

– الإعلام البيئي: هو أحد أهم أجنحة التوعية البيئية، وهو أداة إذا حسن استثمارها؛ كان لها مردود إيجابي للرقي بالوعي البيئي، ونشر الإدراك السليم للقضايا البيئية.

المبحث الثاني – الثقافة البيئية وأهدافها

مـع زيـادة الضـغوط الاجتماعيـة والاقتصـادية علـى البيئـة وعناصـرها خـلال نهايـات القـرن العشـرين وبـدايات القـرن الواحـد والعشـرين علـى المسـتوى الإقليمـي، وعبـر وطننـا العربـي، وفـي العـالم بشـكل عـام، ازدادت الحاجـة إلـى اكتسـاب الأفـراد والجماعـات الخبـرة والدرايـة الكـافيتين بعناصـر ومكونـات وقضـايا البيئـة وإشـكالياتها، وفهـم العلاقـة التأثيريـة المتبادلـة بـين الإنسـان وبيئتـه بغيـة الوصـول إلـى بيئـة صـحية سليمة وهو ما يُعبر عنه بالثقافة البيئية.

والثقافـة البيئيـة مفهـوم يعبـر عـن اكتسـاب الفـرد للمكونـات المعرفيـة, والانفعاليـة والسـلوكية مـن خـلال تفاعلـه المسـتمر مـع بيئتـه, والتـي تسـهم فـي تشـكيل سـلوك جيـد يجعـل الفـرد قـادراً علـى التفاعـل بصـورة سليمة مع بيئته, ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله(١٦).

وهناك من يرى أنَّ الثقافة البيئية هي المعرفة والاتجاهات المناسبة نحو المشكلات والقضايا البيئية ومهارات التفكير العلمي اللازمة للفرد لإعداده للحياة بوصفه مواطن قادر على تحديد المشكلات البيئية القائمة وحلها، والتعامل السليم مع البيئة. كذلك تعرف الثقافة البيئية بأنَّها كل ما يكتسبه الفرد من معلومات ومهارات واتجاهات ومعتقدات وقيم تمكنه من حُسن التصرف مع البيئة والمحافظة عليها وتطويرها والإسهام في حل مشكلاتها، ويكون قادراً على نقل كل هذا(١٧).

والثقافة البيئية تتحقق في كل مراحل جوهر العملية الثقافية وفي مجال متابعة التعلم الحر وأيضاً في المنظمات والجمعيات كافة التي تسعي لحماية البيئة والطبيعة، ذلك من خلال عمليات تعلم وتعليم منهجية ومنظمة ومبرمجة زمنياً وذلك بهدف بناء جيل ذا كفاءة عالية واستعداد للتعامل بخبرة وبكامل المسؤولية مع قضايا البيئة من خلال هذه التحديدات تكتسب الثقافة البيئية مفهوماً مختلفاً يميزها عن الشكل الإخباري للاهتمام بقضايا البيئة. وبذلك يتضح لنا إنَّ اقتران مفهوم البيئة بالثقافة يعبر عن عدة أمور منها(١٨):

- إنَّ الوعي بمشكلات البيئة مكتسب من المؤسسات المختلفة وأهمها الأسرة.
- الاقتران بين المفهومين يعبر عن جانب مهم يعدّ مدخلاً أساسيا لتنمية الوعي البيئي.
- الثقافة هي تجريد للسلوك الفعلي وتمثل نسق الفكر، والعادات والتقاليد التي تكشف عن جوانب أساسية في علاقة الإنسان بالبيئة، كما أنَّ الثقافة ربما تكون أو تمثل معوقا من معوقات تنمية الوعي البيئي.
- مفهومي الثقافة والبيئة يعبران عن فكرة الانتقال والاكتساب، كما أنَّ اقتران الاثنين معاً يشكل أحد المداخل التنموية المهمة.

أهداف الثقافة البيئية:

تهدف الثقافة البيئية إلى تطوير الوعي البيئي وخلق المعرفة البيئية الأساسية بغية بلورة سلوك بيئي ايجابي ودائم, والذي هو بمثابة الشرط الأساس كي يستطيع كل شخص أنْ يؤدي دوره بشكل فعال في حماية البيئة وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الصحة العامة, وهنا تكمن أهمية الثقافة البيئية والسعي الدؤوب لتطويرها, بغية نشرها وإنضاجها لتتحول بذلك إلى مجال خاص مهم وقائم بذاته قادر على أن يأخذ دوره في المناهج التدريسية في كافة المراحل المدرسية والجامعية بهدف تنشئة أجيال بعقول جديدة تعي مفهوم الثقافة البيئية وتعمل على تطبيقها. ومن هنا يمكن تحديد الأهداف العام الفرعية الجوهرية للثقافة البيئية على النحو الآتي(١٩):

١- حماية الصحة وحياة الإنسان وحفظهما هما التزام وواجب أخلاقي من المفروض أنْ يؤخذا بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.
٢- الحماية والتطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني الأنظمة الإيكولوجية كافة في تنوعها وجمالها وماهيتها ما هو إلا إسهام رئيس من أجل استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل.
٣- حماية المصادر الطبيعية جزء رئيس من النظام البيئي، وفي الوقت نفسه بوصفها أساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات ولمتطلبات الاستثمار المتنوع للمجتمع الإنساني.
٤- حماية الموارد المعنوية والتراث الحضاري وحفظهما بوصفها قيم حضارية وثقافية واقتصادية للفرد والمجتمع.
٥- العمل على حفظ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي والحيوي والأماكن الطبيعية.

إنَّ حماية البيئة الموجهة حسب الأهداف المذكورة أعلاه، هو عمل وقائي موجه تقع مسؤوليته بالدرجة الأولى على عاتق الدولة وذلك بالتعاون الفعال مع الجمعيات المدنية كافة بهدف معالجة النقاط الرئيسة البيئية التالية:

- إزالة أو معالجة الأضرار البيئية القائمة.
- تجنب أو التقليل من المشكلات والأخطار البيئية الراهنة.
- الوقاية الاحتياطية من المشكلات البيئية المستقبلية والتي قد يكون من الممكن تداركها.

المبحث الثالث – مقومات نشر الثقافة البيئية في الأسرة العراقية ومعوقاتها

أولاً- مقومات نشر الثقافة البيئية:

يزخر العراق بعوامل عديدة تسمح له بالخروج من أزمته البيئية وتدعيم ركائز الثقافة البيئية في أوساط مواطنيه، على أساس توافق الإطار التشريعي والتنظيمي مع أهداف حماية البيئة بمكوناتها كلها، وتوفر القدرات المؤسساتية الكافية لمتابعة تطبيق القوانين، إلى جانب الأدوات المدعمة للتثقيف والتربية البيئية التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية والتربوية في المجتمع العراقي. ويمكن الوقوف على أهم تلك المقومات على النحو الآتي:

١- التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة:

بالنظر لتزايد الأخطار البيئية وتفاقم مشكلات التلوث فقد استأثرت هذه باهتمام المشرعين من خلال إصدار القوانين والتعليمات والأنظمة البيئية الصارمة وتنويع الإجراءات والسبل التي تُتَخذ حيال ذلك؛ ويرجع إصدار القوانين والنظم المتعلقة بحماية البيئة إلى ما قبل القرن التاسع عشر حيث أصدر العديد من الحكام في دول ومقاطعات كثيرة قوانين وأنظمة تحرم إلقاء أو صب أو تفريغ القاذورات أو القمامة أو مخلفات المصانع إلى القنوات والترع والأنهار والبحيرات حفاظاً على الصحة العامة.

وتستند حماية البيئة في العراق إلى القوانين الخاصة بحماية الصحة والبلديات وقانون حماية وتحسين البيئة رقم(١٣) لسنة (١٩٩٧) وبعض القوانين المتفرقة الأخرى ومن أهمها: قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة(١٩٦٩) الذي عالج في بعض نصوصه حالات تتعلق بحماية عنصر من عناصر البيئة. ومن ذلك أنَّه عاقب في المادة (٤٨٢) الفقرة ثانياً بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين (من سم سمكاً من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض أو استعمل في صيدها أو إتلافها طريقة من طرق الإبادة الجماعية كالمتفجرات والمواد الكيماوية والوسائل الكهربائية وغيرها). كما عاقب في المادة ٤٩٥ / ثالثاً

بالحبس مدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تزيد على عشرين ديناراً من أحدث لغطاً أو ضوضاء أو أصواتاً مزعجة للغير قصداً أو إهمالاً بأية كيفية كانت[٢٠].

وتشير المادة (٤٨٠) من القانون المذكور المعدل "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين من قطع أو اقتلع أو أتلف شجرة مغروسة أو خضرة نابتة في مكان معد للعبادة أو شارع أو ميدان عام أو مكان للنزهة أو في حديقة عامة أو غيرها من الأماكن المخصصة للمنفعة العامة دون إذن من سلطة مختصة"[٢١].

ولا شك، أنَّ الضوضاء شكل من أشكال التلوث البيئي وذو تأثير ضار على صحة الإنسان ومستوى إنتاجه، وكان من المهم تدخل المشرع العراقي للقضاء على هذا النوع من التلوث تحقيقاً للسكينة العامة. وفي الباب الثالث تناول قانون العقوبات المخالفات المتعلقة بالصحة العامة وجرم المادة (٤٩٦) منه دفن الجثث في المدن أو القرى أو المساكن في غير المحلات المرخص بها، كما عاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد على خمسمائة دينار، من القي في النهر أو ترعة أو مبزل أو مجرى من مجاري المياه، جثة حيوان أو مواد قذرة أو ضارة بالصحة، أو تركها مكشوفة دون أنْ يتخذ الإجراءات الوقائية لطمرها أو حرقاً. هذا وتم تعديل هذا النص بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (١٨٨) في ٧-٢- ١٩٨٤ حيث تم تخويل رؤساء الوحدات الإدارية صلاحية قاضي جنح فيما يتعلق بتطبيق المادة (٤٩٦). وقد عدّ القرار الصادر من المحاكم المختصة أو من رؤساء الوحدات الإدارية نهائياً ولا يقبل طريق من طرق الطعن. وفي المادة (٤٩٧) من قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩) عاقب المشرع من يلقي أو يضع في شارع أو طريق أو ساحة أو منتزه عام قاذورات أو أوساخاً أو كناسات أو مياها قذرة أو غير ذلك مما يضر بالصحة. وكذلك من تسبب عمداً أو إهمالا في تسرب الغازات أو الأبخرة أو الأدخنة أو المياه القذرة وغير ذلك من شأنها إيذاء الناس أو مضايقتهم. وفي الفقرة الرابعة من المادة ذاتها عاقب بالحبس أو الغرامة من أهمل في تنظيف أو الإصلاح المداخن أو الأفران أو المعامل التي تستعمل النار[٢٢].

إلاَ أنَّه ومع تصاعد أفعال التلوث بشكل ملحوظ نتيجة للحروب واستخدام الأسلحة الكيماوية والأنشطة الصناعية وقصور القانون عن مواجهة هذه الأفعال والحد منها؛ كان لابدَّ من تدخل تشريعي واعٍ لمجابهة التلوث وحماية البيئة وهو ما حصل بصدور القانون رقم (٣) لسنة (١٩٩٧) والخاصة بحماية وتحسين البيئة. والقانون رقم (٨) لسنة (٢٠٠٨) الخاص بحماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان العراق.

وعلى وجه العموم يمكن القول: أنَّ موقف المشرع العقابي العراقي في الشأن البيئي هو موقف محمود، فجرائم البيئة التي لمْ يكتشف ضررها إلاَّ في وقت قريب، وهي جرائم نسبية؛ بلْ وجرائم من الصعب تحديد معيار دائم وسليم لها، وفي ضوء ذلك يمكن أنْ تتغير المعايير المرتبطة بها تبعاً لما يقرره العلم والأبحاث العلمية الحديثة في ذلك، فتغير وسيلة الاستخدام في أحد المصانع يمكن أنْ يلغي التلوث الفضائي الذي تسببه المصانع، والمبيدات الحشرية أو... غيرها من المواد الكيماوية من الممكن دائماً بعد دراسة أضرارها تغييرها بصورة تلغي التلوث تماماً الذي يمكن أنْ تحدثه في المياه، وهكذا فجرائم مثل هذه من الممكن أنْ تتغير في أي وقت وتحت أي ظرف، ولا يجوز أنْ تجد مكانها في قانون العقوبات الذي يجب أنْ يتسم بالثبات والاستقرار ولا يجوز تغيير أو تبديل نصوصه في فترات متقاربة. أمَّا الأفعال التي يمكن أنْ تكون اعتداءاً على عناصر البيئة المختلفة والمتغيرة بطبيعتها فمحلها يكون القوانين الجنائية الخاصة التي يمكن تبديلها وتغييرها بحسب التطور وبحسب ما تقرره الأبحاث العلمية في هذا المجال. من هنا تعددت القوانين الجنائية العراقية لتشمل مختلف مجالات الحياة

من ناحية الأنشطة الصناعية والزراعية والتجارية، وذلك كله جاء نتيجة إيمان المشرع العراقي بأهمية المحافظة على البيئة وتنميتها بوصفها حق من حقوق الإنسان وبعدّها قيمة اجتماعية، ومن هذه القوانين: قانون الزراعة رقم(٧) لسنة (١٩٧٩) وقانون مبيدات الآفات الزراعية رقم (٤١) لسنة (١٩٨٠) وقانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٤) لسنة (١٩٩٩) والذي ألغي بقانون حماية وتحسين البيئة لسنة (٢٠٠٩) وقانون الغابات والمشاجر لسنة (٢٠٠٩) [٢٣].

وجدير بالذكر أنَّ القوانين والتشريعات السابقة بالرغم من شموليتها وتغطيتها كثير من أبعاد البيئة في العراق تبقى المشكلة الأكبر في كيفية تفعيل هذه القوانين وتحقيق النتائج المرجوة منها.

وإذا كان العلم قد وفر لنا مجموعة متنوعة من الوسائل والأساليب العلمية والأجهزة والآلات والطرق التي من شأنها حماية البيئة والتخفيف من حدة المشكلات التي تواجهها، فإنَّه لابدّ من تنبيه الإنسان للمحافظة على البيئة. وتحذيره إذا ما حاول الاعتداء عليها، وردعه ومعاقبته إذا اعتدى عليها فعلاً، وهنا يأتي دور القانون في حماية البيئة. إذْ أنَّ القانون بشكل عام يجب أنْ يتماشى بقواعده الملزمة المنظمة للسلوك البشري مع ما يطرأ في المجتمع من تطورات.

وبالنسبة للقانون البيئي في جوهره يقوم بتأمين حماية قانونية لعناصر البيئة الثلاثة من ماء وهواء وتربة بما يحقق الهدف من التنمية البيئية المتمثل بالمحافظة عليها وصيانتها من مخاطر التلوث أولاً وتطويرها بما يكفل إغناء مكوناتها ثانياً، فيجب أنْ توجد تلك القوانين البيئية المانعة والرادعة على أنْ تكون فاعلة وليست حبراً على ورق، ويمكن للمشرع البيئي الاعتماد على عدة نقاط أهمها[٢٤]:

- الجزاء يقابل الضرر.
- حماية البيئة ليست حقاً فحسب؛ بلْ هو واجبٌ أيضاً.
- من يلوث عليه أنْ يصلح.
- التعويض عن الضرر البيئي.

٢- الأسرة والتنشئة البيئية:

لقد تعارف المربون على أنّ الأسرة تقوم بثلاث وظائف أساسية هامة في المجتمع وهي[٢٥]:

- إنتاج الأطفال وإمدادهم بالبيئة الصالحة لتحقيق حاجاتهم البيولوجية.
- إعدادهم للمشاركة في حياة المجتمع وفي معرفة قيمه وعاداته وتقاليده.
- تزويدهم بالوسائل التي تهيئ لهم تكوين ذاتهم داخل المجتمع.

من هنا تتضح أهمية الدور الذي تؤديه الأسرة تجاه الأبناء، بوصفها البيئة الاجتماعية الأولى التي يتعامل معها الطفل، وهي مصدر طمأنينته واستقراره وإشباع حاجاته. وبهذا يمكن القول أنَّ الأسرة بهذا الوصف تعدّ أهم المؤسسات الاجتماعية التي تهيأ الأفراد للعناية بالبيئة وحمايتها من التلوث والأضرار التي تلحق بها، بواسطة قيمها التي تغرسها في نفوسهم والتي تدور حول النظافة والتعاون وترشيد الاستهلاك ... الخ مما ينعكس إيجاباً على البيئة. ولعلَّ خير ما يوضح دور الأسرة في حماية البيئة ولو بشكل رمزي، تصديها للمشكلات البيئية الرئيسة الثلاث: الانفجار السكاني، التلوث، استنزاف موارد البيئة. ويتجلى هذا الدور في بعدين[٢٦]:

الأول- وقائي، يتمثل في الحيلولة دون وقوع المشكلات البيئية.

الثاني- علاجي، يستهدف تخفيف المشكلات البيئية والتصدي لها ومقاومتها.

وليس من شك أنَّ للأسرة دورٌ كبيرٌ في بناء اتجاهات إيجابية عند أطفالها نحو البيئة ومكوناتها، فتدعم قيم النظافة، والمشاركة والتعاون وترشيد الاستهلاك، وتكوين الإدراكات البيئية السليمة والضمير البيئي لديهم وتعميق اتجاهاتهم التربوية والأخلاقية والقيمية نحو البيئة، ذلك أنَّ الأسرة هي مفتاح عملية التعلم لدى الأطفال، والمنزل من الأماكن المثالية للتطبيق العملي لمفاهيم البيئة، وعندما تُمارَس إحدى الأسس البيئية في نطاق الأسرة، فإنّها ترتبط بعد ذلك بأسلوب حياة الفرد، وثمة كثير من مفاهيم التربية البيئية تُعلّم في المنزل، فعندما يوضح الآباء كيفية التخلص من النفايات الصلبة، ومكافحة الحرائق (الهواء مورد دائم)، أو الاعتناء بنباتات الحديقة أو بالحيوانات الأليفة (موارد متجددة) أو الحفاظ على الطاقة الكهربائية (موارد غير متجددة) فهم بذلك يقدمون لأبنائهم قيماً بيئية تستهدف حماية موارد البيئة. ولكن ذلك لنْ يتحقق ما لمْ تكون الأسرة ذاتها قد اكتسبت الاستعدادات البيئية السليمة عن طريق التدريب والتوجيه الحضاري لسنوات طوال كي تصبح وحدة اجتماعية مدربة تدريباً جيداً من حيث الوعي بأهمية البيئة وضرورة المحافظة على مواردها الحيوية ومصادرها الطبيعية. ولكي تحقق الثقافة البيئية الغايات والأهداف المرجوة منها يجب أنْ تقدم للفرد في مختلف المراحل العمرية داخل الأسرة المعلومات المناسبة على وفق إمكانياتهم وقدراتهم واستيعابهم لفهم البيئة البيوفيزيقية والبيئة الاجتماعية من جهة، حتى يكتسبوا مهارات واتجاهات إيجابية نحو المشكلات البيئية وكيفية مواجهتها وحلها. وعلى ذلك فإنَّ الثقافة البيئية التي تتجسد من خلال التربية البيئية شأنها في ذلك شأن أي نوع من التربية يجب أنْ يحقق أهدافاً يمكن تصنيفها في ثلاثة أبعاد هي[٢٧]:

– البعد الإدراكي: ويضم المعلومات التي ينبغي أنْ يعرفها الأفراد والأسر نحو بيئتهم البيوفيزيقية، وكل ما تحتويه من موارد وما تتعرض له من مشكلات.

– البعد المهاري: ويشمل المهارات التي ينبغي أنْ يكتسبها الآباء والأمهات والأبناء ليتمكنوا من التعامل مع بيئتهم .

– البعد الانفعالي: واختص بالاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أنْ يكتسبها الأفراد والأسر لترشيد سلوكهم إزاء بيئتهم.

ومن خلال قراءة الأبعاد أنفاً يمكن عرض وظائف الأسرة في مجال تثقيف الأبناء بيئياً على النحو الآتي:

١– تعليم الطفل مهارة زراعة بعض النباتات في المنزل، ويقوم بنفسه أو تحت إشراف القائمين بعملية التنشئة بتجسيد مراحل الزراعة، كما يقوم بتقليد الخطوات، ثم يلقن كيف يرعاها ويحميها من الجفاف أو العبث بها حتى تنمو.

٢– يتعلم الطفل مهارة تربية الطيور المنزلية والأسماك ويقوم هو بنفسه بشرائها والإشراف على إطعامها وتنظيف مكانها، وبمعاونة القائمين على التنشئة، ثم يتدرب على الإشراف عليها بمفرده.

٣– يتعلم الطفل مهارة كيفية مشاركة الآخرين في بناء حظيرة لتربية الطيور والحيوانات، ويتعاون في توفير الطعام لها ونظافتها، ويلقن أثناء ذلك ماذا يحدث لو أغفل أو نسي تقديم الطعام أو الماء لها.

٤– يتعلم الطفل مهارة المشاركة في تنظيف البيئة المحيطة به، حجرته في المنزل، الشارع، الحضانة، الحي، وذاك عن طريق مشاركة الآباء والأمهات في حملات يوم النظافة أو عيد الشجرة وغيرها من المناسبات[٢٨].

٥– تعليم الطفل ما يجب عمله إذا أراد أنْ يندمج في المجتمع ويطور إمكاناته ويجد إشباعاً واستقراراً مثمراً لحياته وذلك بتنسيق سلوكه مع الآخرين متعاوناً معهم في الحفاظ على البيئة الطبيعية المحيطة ومكيفاً لتلك البيئة ومعدلاً فيها بما يجعلها ملائمة له.

٦- غرس مفاهيم العناية بالنفس والتدريب على النظافة بوصفها مطلباً أساسياً للحياة الاجتماعية وممارسة تلك القيم خارج النطاق الذاتي للطفل إلى نطاق المجتمع الأوسع.

٧- للأسرة دورها في اكتساب الطفل الثقافة التي تساعده على التأمل مع البيئة المحيطة سواء أكانت بيئة طبيعية أمْ مشيدة، ومحتوى تلك الثقافة يتضمن القيم والمبادئ والمعايير السلوكية التي تحدد اتجاهاته في تعاملاته السلوكية مع الوسط المحيط[٢٩]. ولعلَّ تلك الممارسات تتم على وفق أساليب كثيرة أهمها: القدوة الحسنة، المكافأة، القصة، التقبل.

ثانياً- المعيقات التي تحول دون تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية:

إنَّ وجود المقومات السابقة والتي تساعد على نشر الثقافة البيئية بين المواطنين لا يعني عدم وجود معيقات لا تسمح بتطويرها وتعزيزها، ويمكن عرض أهمها على النحو الآتي:

١- عدم وعي الأسرة بالقوانين البيئية: بالرغم من القوانين البيئية العديدة التي ذكرناها آنفاً والتعليمات المتصلة بها؛ غير إنَّ المتتبع للمشهد البيئي في مدن العراق عامة وحتى أريافه، يلاحظ اختلالاً واضحاً في التوازنات البيئية وامتداداً متواصلاً للتلوث في مناحي الحياة كافة. ولعلَّ من أسباب هذا التردي يعود إلى عدم تفعيل تلك القوانين وتطبيقها وردع المخالفين إلاَّ بحدود ضيقة. فالنصيحة والتوعية لا تكفيان ولا تردعان بعض الأفراد والمؤسسات عن إلحاق الضرر بالبيئة، فمن أمن العقوبة أساء الأدب، وعدم تطبيق العقوبات الرادعة بحق هؤلاء ينذر بيئتنا بمزيد من التلوث والتدهور وعدم التوازن. وضمن هذا السياق يذكر (كاظم المقدادي) ما نصه "تطبيق قانون المرور بحزم في الدول الأوربية... وغيرها (غرامات مالية مرتفعة، أو الحبس، أي ما ينتقص من المصالح الذاتية) أدى إلى تغيير السلوكيات واحترام قواعد المرور، حتى في عدم وجود شرطي المرور. من ناحية أخرى يمكن إحداث تغيير في السلوكيات بالحوافز (إذا شعر الإنسان أنَّه لنْ يتحمل عبئاً إضافياً). مثلاً أمكن تحقيق نجاح كبير في إدارة مخلفات المنازل الصلبة في مانيلا بتوزيع مجاني لأكياس جمع القمامة. وقامت بعض بلديات المدن الأوربية بتخصيص أيام لجمع الصحف القديمة من المنازل وأيام لجمع الزجاج. كذلك تمنح بعض الدول حوافز مجزية لعمليات تدوير القمامة والمخلفات الأخرى"[٣٠]. وفي رأينا فالقوانين وحدها لا تكفي لحماية البيئة ما لم يكن لدى الأفراد الوعي والثقافة البيئية لتعزيز قيم الأمن البيئي والمحافظة على بيئة صحية خالية من الأمراض للعيش بسلام.

٢- ضعف التنشئة الاجتماعية البيئية:

إنَّ حماية البيئة سلوك لا يمكن تحقيقه إلاَّ عن طريق التنشئة السليمة للفرد، فيجب أنْ يعرف الطفل منذ صغره علاقته بالبيئة ومختلف السلوكيات التي تؤثر سلباً على المحيط من أجل أنْ يتجنبها. وذلك لنْ يكون سانحاً إلاَّ من خلال التنشئة الاجتماعية التي تجعل الفرد يتعلم منذ الصغر أسس التعامل مع البيئة بما يتفق مع مفردات (العيب والحرام والممنوع) وهي مفردات لها مدلولات عميقة في نفوس الأطفال يمكنها أنْ تسهم في كيفية التعامل مع البيئة بإيجابية لاحقاً، وذلك بدعم المؤسسات الاجتماعية الساندة للأسرة جماعة والمدرسة والمسجد... الخ. ولكنْ أين نحن من التنشئة الاجتماعية البيئية ومن ثقافة التعامل الإيجابي مع البيئة ونحن نرصد كثيرٌ من السلوكيات غير المسؤولة تجاه البيئة خلال حياتنا اليومية، ما يشكل تراجعاً كبيراً لمؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها الأسرة في إيصال رسالة الثقافة البيئية إلى الأفراد بالشكل المناسب وقد يرتبط ذلك بأسباب عديدة

منها: تردي الأوضاع الصحية العامة، وانخفاض المستويات المعيشية، وتدني المستويات التعليمية؛ الأمر الذي أشاع كثيراً من الممارسات التي تلعب دوراً مهماً في تدهور الأوضاع البيئية[٣١].

وفي سياق حديثنا عن الأسرة العراقية يبدو أنَّ كثيراً من الأسر تحرص على تعليم الأبناء النظافة داخل البيت وتؤنبهم عند رمي الفضلات في غير مكانها داخل البيت، ولكنها لم تلقنهم قيم وثقافة وسلوكيات بيئية بشكل فعال ودائم حتى تغرس أهمية الحفاظ على البيئة لديهم وهذا يعني لدى الأفراد سلوك متناقض إزاء البيئة ففي الوقت الذي يحرصون فيه على النظافة الشخصية ونظافة البيت نجدهم يلقون مخلفاتهم في الشوارع وفي المركبات العامة وخارجها وفي ساحات المدارس ومداخل العمارات والمساحات الخضراء... وغيرها من الأماكن العامة.

٣- طبيعة السكن وملحقاته:

المفهوم البسيط للسكن (habitat) والذي يتألف عادة من الجدران والسقف، يبقى بعيداً عن المفهوم الحقيق والشامل له، إنَّ مفهوم السكن الذي يتطلع إليه الإنسان حتى يعيش فيه بكل راحة واستقرار هو" ذلك الحيز المكاني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع للفرد، بوصفه كائن يسعى إلى تحقيق مزيد من الرفاهية في مجالات الحياة جميعها"[٣٢]. وبهذا فالسكن له أهمية كبيرة في حياة الفرد ولا يمكن الاستغناء عنه، وحرمانه منه يؤدي به إلى الإحباط النفسي والاجتماعي ويجعله يسلك سلوكاً غير سوي. ومن المعروف أنّ أنماط السكن متعددة فمنها عمودية ومنها أفقية ومنها منفردة أو عبارة عن شقق وأخرى جماعية، ومساحاتها مختلفة فمنها يضيق ليصل حتى إلى (٥٠) متر مربع ومنها يتسع إلى (١٠٠٠) متر مربع أو أكثر، أمّا طبيعتها فمنها ما يعدّ ملك لصاحبه ومنها إيجار. فضلاً عن انتشار العشوائيات والمناطق الفقيرة. من هنا يبرز التساؤل الذي مفاده هل هناك علاقة بين السكن من حيث نمطه وطبيعته وحجمه وبين قدرة الأسرة على تحقيق الوعي والثقافة البيئية لأبنائها؟ وللإجابة على التساؤل يمكن القول: أنّ المنزل ضمن السكن العمودي أو داخل العمارات السكنية قد لا يحضا الأبناء فيه بقدر كبير من تنمية الوعي البيئي والثقافة حول البيئة لمحدودية الفضاء السكني وعدم وجود فناء واسع وحديقة منزلية التي تعدّ ضرورية لتنمية الوعي البيئي والعكس صحيح حينما يكون السكن واسعاً ففي أغلب الأحوال يتسع الفضاء ويضم المنزل مستلزمات الحياة الاجتماعية التي تراعي احتياجات الأفراد ومنها الحديقة المنزلية التي قد تكون متوسطة أو كبيرة تحتاج إلى عناية واهتمام وهي بذلك تكون مصدراً مهماً لتثقيف الأبناء على كيفية حماية النباتات وعدم الإسراف في الماء والحرص على النظافة وإدراكهم وإحساسهم بالمسؤولية، وتثير فيهم القدرات على تغيير البيئة نحو اتجاه إيجابي، ومنها يدركون خطورة النفايات والأضرار الناتجة عنها؛ ذلك أنَّ مثل هذا السكن يمكنه إكساب الأبناء ممارسات سلوكية مهمة حول الثقافة البيئية تصبح ثابتة في اللاوعي وتستمر معهم في مراحل عمرهم المتقدمة. فمثلاً وجود الحديقة المنزلية بحد ذاته له أهمية صحية لأنَّ الأشجار تعمل على امتصاص ثاني أوكسيد الكربون وتنقية الهواء من الغبار وتقليل الضجيج، كما تعمل على القضاء على بعض الجراثيم وتقليل أمراض الصيف، كما تشكل مأوى للطيور التي تقوم بتقليل تكاثر الحشرات، وذلك كله يصب في مصلحة البيئة.

أمّا بالنسبة إلى ما يعرف بالمناطق الفقيرة المزدحمة بالسكان والمناطق العشوائية التي يقطنها السكان بوضع اليد داخل المناطق الحضرية وحولها. وهي موجودة في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ولكنها أكثر انتشاراً في الدول النامية، وتشترك في عدة صفات أهمها: (الكثافة السكانية العالية والمكدسة في منازل دون المستوى المناسب للعيش، النقص في مياه الشرب والصرف الصحي، النقص في الطرق الممهدة، نقص عمليات جمع القمامة كلية أو لدرجة كبيرة). فالمشاركة في هذا البؤس أدت إلى تحويل معظم هذه المناطق

إلى مجتمعات شبه مغلقة أصبحت مصادر رئيسة للسلوكيات المناهضة للبيئة، الناتجة عن غياب الانتماء لمسكن مناسب من شأنه أنْ يحقق انتماء لبيئة نظيفة(٣٣).

٤- ضعف أو غياب روح المواطنة البيئية:

يُعنى بمصطلح المواطنة انتماء الفرد إلى أمة أو وطن, أمَّا الوطنية فهي تعبير عن حب الفرد وإخلاصه لأمته ولوطنه، أي أنَّ الوطنية أعلى درجات المواطنة والتي لا يكتسبها الفرد إلاَّ بالعمل الصالح والتفاني في خدمة أرضه ومن عليها حتى تصبح المصلحة العامة أعلى عنده من مصلحته الخاصة، ومن هنا انطلق مصطلح المواطنة البيئية الذي يعني أنْ يكون الفرد (المواطن) متحمساً وداعياً للقضايا البيئية متفهماً مسائلها متحفزاً لصون وسط عيشه (بيئته) ومهتماً بصحة كوكب الأرض(٣٤). فالمواطنة البيئية Environmental Citizenship تعني الدفاع عن البيئة وهو تعبير عن حب الوطن وبحره وبره وهوائه وترابه، وحب الأجداد وذكرياتهم وتراثهم المرتبط بالبحر والنهر وبالنخلة، وحب الأبناء والأحفاد من خلال الحرص على مستقبلهم في ظل بيئة منتجة سليمة خالية من التلوث الممرض والخسائر البيئية الفادحة. ومثل هذا المفهوم لا يمكن ترسيخه في نفوس الأبناء من قبل الأسرة فقط بل تشترك في ذلك جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ولكن في حدود هذا البحث سنقف فقط على دور الأسرة بوصفها الشريك الأوّل والأكبر في صناعة الثقافة البيئية.

مما لا شك فيه أنّه للأسرة دورٌ كبيرٌ في بناء اتجاهات إيجابية عند الأطفال نحو البيئة ومكوناتها، فهي تدعم قيم النظافة والمشاركة والتعاون وترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد البيئية لدى الطفل، ذلك أنّها تُعدّ مفتاح عملية التعلم لدى الطفل، وحقيقة إنَّ الأسرة في الغرب تجعل من المنزل ورشة مثلى للتطبيق العملي لمفاهيم البيئة، وعندما تُمارس إحدى الأسس البيئية في نطاق الأسرة، فإنَّ ذلك يكون له وطأة في شخصية الطفل وسلوكه مستقبلاً، وثمة كثير من مفاهيم التربية البيئية تلقن وتؤخذ داخل محيط الأسرة مثل: كيفية التخلص من النفايات الصلبة، ترشيد استهلاك الطاقات غير المتجددة، الحفاظ على الموارد البيئية، وحسن استغلالها، والحفاظ على توازنها، فالآباء بذلك يقدمون لأبنائهم قيم بيئية من شأنها بعث مفهوم المواطنة البيئية لدى النشء من الصغر، والذي ينعكس بشكل ايجابي على الجانب الاقتصادي للدولة مستقبلاً(٣٥).

لكنْ واقعنا يبدو عكْس ما نحن نتكلم فيه، فهو يبيّن بوضوحٍ أنَّ روح المواطنة البيئية لديْنا غائبة لدى كثير المواطنين، ذلك لأنَّ سقف الحقوق البيئية يرتفع كثيراً عن حجم المسئولية الاجتماعية والبيئية للأفراد في تعاملاتهم مع القضايا البيئية، في حين أنَّ الحفاظ على البيئة هو من صميم حقوق كل إنسان، إذْ أنَّها تؤثر على صحته ومعيشته هو وأسرته ومجتمعه، ولعلَّ الأسرة تتحمل المسؤولية الأولى في عدم قدرتها على إيجاد وازع ذاتي ينبع من داخلهم، ويدفعهم إلى حماية البيئة وصيانتها واحترامها.

الإجراءات المنهجية

تتضمن الإجراءات المنهجية للبحث الحالي:

١- المنهج: هو الطريق الذي يتبعه الباحث بغية ترتيب أفكاره حول الموضوع المدروس والوصول إلى الغايات العلمية، واستخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي-التفسيري الذي يهدف إلى اكتشاف الحقائق الاجتماعية ووصفها ووضع التفسيرات السببية حولها.

٢- مجالات البحث:

– المجال المكاني لبحثنا كان (حي الضباط التابع لمنطقة البلديات في محافظة بغداد) كون الباحث هو من سكنته ما يوفر له اختصار الجهد والوقت والتعرف بصورة دقيقة على واقع الموضوع المدروس.

– المجال البشري: تضمن المجال البشري (٣٩) أسرة اختيرت بصورة عشوائية أعطت الفرص لجميع الأسرة بالاختيار لتكون ضمن العينة، وكانت وحدة العينة هو الأب في الأسرة لصعوبة اللقاء مع النساء من ربات البيوت.

– المجال الزمني: امتدت الفترة الزمنية لمقابلات المبحوثين من ٢٢/ ٩– ١٥/ ١٢/ ٢٠١٩.

٣– أدوات البحث: تم اعتماد المقابلة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع المعلومات، والملاحظة بوصفها أداة ثانوية لتعزيز المعلومات ودعمها.

بيانات عامة:

من خلال الدراسة الميدانية عن للمبحوثين تم تحديد بعض الخصائص التي تميزها وعلى النحو الآتي:

١– **الفئات العمرية:**

جدول (١) يوضح الفئات العمرية للمبحوثين

الفئات العمرية للزوج والزوجة	للزوج	النسبة	للزوجة	النسبة
٢٠ – ٢٥	٣	٧	٩	٢٣
٢٦ –٣٠	٥	١٣	١٢	٣١
٣١– ٣٥	٧	١٨	١٠	٢٦
٣٦ –٤٠	٧	١٨	٤	١٠
٤١ –٤٥	٧	٢٣	٣	٧
٤٦ –٥٠	٨	٢١	١	٣
المجموع	٣٩	%١٠٠	٣٩	%١٠٠

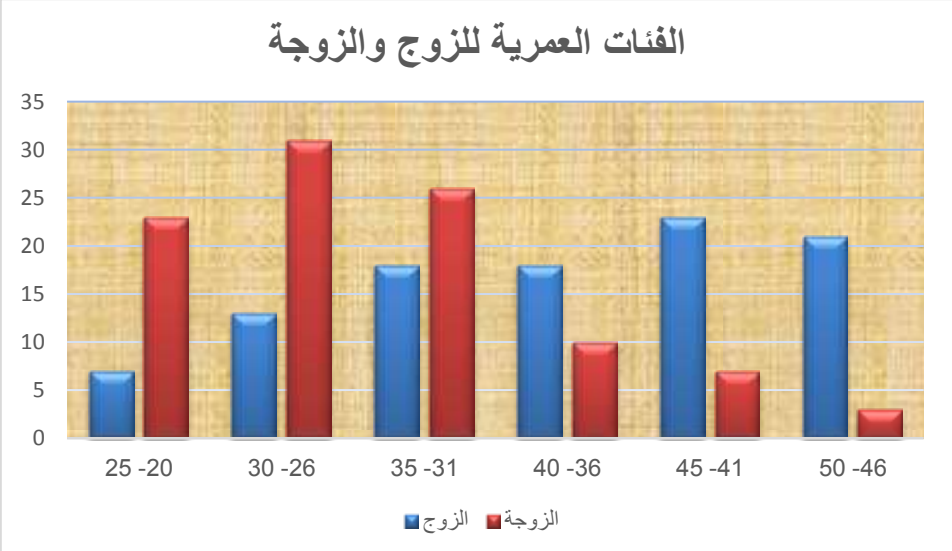

نلاحظ أنَّ أكثر الفئات العمرية تركزت في الفئات (٣١-٥٠) سنة بالنسبة للرجال ولعل ذلك يوحي بأنَّ هذه الأعمار تتميز بالنضج الانفعالي والعمري الذي يجعلها في موقف الموجه للفئات الأخرى والأبناء نحو تبني السلوكيات المنضبطة تجاه البيئة وترسيخ قيم الثقافة البيئية لديهم. من جهة أخرى نجد أنَّ أعمار الزوجات تركزت في الفئات (٢٠-٣٥)، ولعل ذلك يرتبط بطبيعة الزواج فمعظم الأزواج يميلون للزواج من نساء يصغرنهم في العمر. إضافة إلى ذلك إنّ هذه الأعمار تُعدّ مناسبة لزواج النساء.

٢- التحصيل العلمي للمبحوثين:

جدول (٢) يوضح التحصيل العلمي للمبحوثين

التحصيل العلمي للزوج والزوجة	الزوج	النسبة	الزوجة	النسبة
أمي	٠	٠	١٠	٢٦
يقرأ ويكتب	٣	٨	٣	٨
ابتدائية	١	٣	١٢	٣١
إعدادية	٩	٢٣	٩	٢٣
جامعية أولية	٢٦	٦٦	٤	١٠
جامعية عليا	٠	٠	١	٢
المجموع	٣٩	%١٠٠	٣٩	%١٠٠

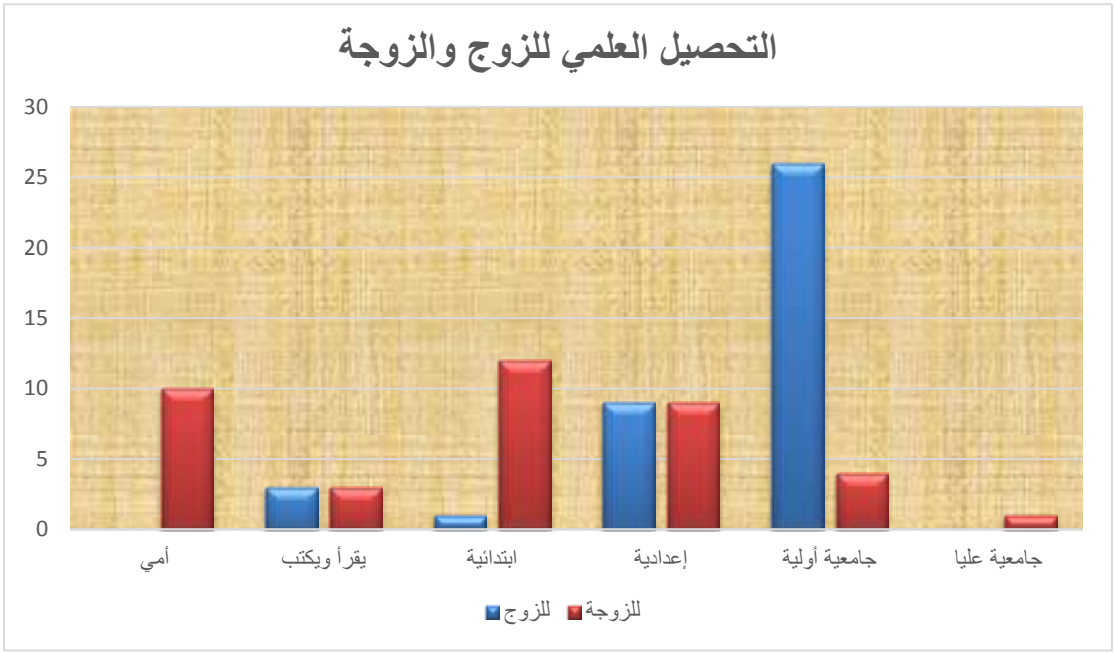

للتحصيل العلمي دور في تحديد نمط تفكير الفرد تجاه البيئة ومكوناتها، فالفرد كلما كان متعلماً كان أكثر عقلانية في اختيار السلوك المنضبط تجاه البيئة وكذلك يستطيع تعزيزه في نفوس الأبناء ويبدو أنَّ معظم المبحوثين قادرين على بناء الثقافة البيئة والمعرفة بالبيئة لدى الأبناء بما يملكونه من تحصيل علمي يضاف إلى خبرتهم في الحياة، ونجد أنَّ معظم التحصيل العلمي للرجال كان جامعياً وأعلى منه لدى النساء والحقيقة أنَّ انخفاض التحصيل العلمي للنساء يشير إلى قلة الوعي حول البيئة ولا بدَّ أنْ ينعكس على الأبناء، فالمرأة هي المربية الأولى، والمرأة المتعلمة أقدر من غيرها في تعزيز كثير من السلوكيات التي تخص البيئة في نفوس الأبناء.

٣- الدخل:

جدول (٣) يوضح دخل المبحوثين

الدخل الشهري	العدد	النسبة
يفيض عن الحاجة	٠	٠
يسد الحاجة	٢٤	٦٢
لا يسد الحاجة	١٥	٣٨
المجموع	١٨	%١٠٠

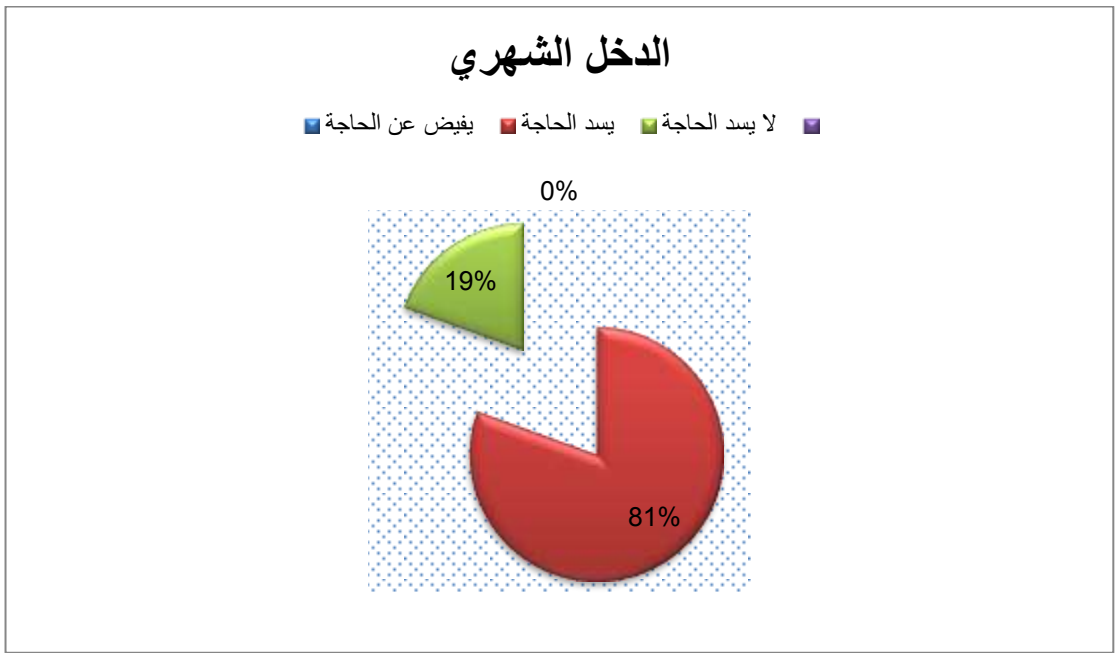

من نظرة سريعة على الدخل الشهري للمبحوثين نجد أنَّ معظمهم (٢٤) وبنسبة (٦٢%) أجاب أنَّ دخله يسد الحاجة ويمكن أنْ نصف هؤلاء ضمن الطبقة المتوسطة وهناك (١٥) منهم وبنسبة (٣٨%)، أجاب أنه دخله لا يسد الحاجة هؤلاء يمكن وضعهم ضمن الطبقة المنخفضة ولم نجد ما يشير من المبحوثين إلى أنَّ دخله يفيض عن الحاجة. وقد أشارت إحدى الدراسات المتخصصة إلى وجود فروقات بين الطبقات في مدى اهتمامها بالقضايا البيئية فالطبقات ذات الدخل المرتفع والمتوسط يتركز جلّ اهتمامها على مشكلات بيئية معينة مثل: مشكلات الازدحام المروري والضوضاء وتلوث الهواء في حين يتركز اهتمام أصحاب الدخول

المنخفضة على المشكلات التي تلامس حياتها اليومية مثل: الصرف الصحي وتوفير الماء الصالح للشرب[٣٦]. وربما يختلف الأمر هنا فمشكلات البيئة شاخصة للعيان وأصبحت مألوفة لدى معظم الناس لذا فإنَّ هذا التقسيم لا ينطبق على عينة بحثنا المحاصرة بجميع هذه المشكلات.

عرض النتائج ومناقشتها

عن طريق المقابلات التي أجريناها والمعلومات المتحصلة استطعنا الوصول إلى النتائج التي تجيب على تساؤلات البحث وأهدافه المحددة. ويمكن عرض نتائج البحث على النحو الآتي:

أولا- تصورات المبحوثين حول الثقافة البيئية والمشكلات البيئية:

جدول (٤) يوضح تصورات المبحوثين حول الثقافة البيئية

معرفة الثقافة البيئية	العدد	النسبة
نعم	٢٥	٦٤
لا	١٤	٣٦
المجموع	٣٩	%١٠٠

عند مناقشة المبحوثين حول مفهوم الثقافة البيئية تبين بوضوح أنَّ غالبية المبحوثين كانوا لديهم تصور واضح عن الثقافة البيئة وعند الاستفسار عما يعتقدون بالمقصود بالثقافة البيئية تبين أنَّ (٢٥) منهم وبنسبة (٦٤%) يرون وجودوه مرادفاً لمفهوم التنشئة والتعليم والتي هي تصب في تكوين الثقافة العامة ولاسيما حول البيئة ومشكلاتها.

جدول (٥) ويضح تصورات المبحوثين حول المشكلات البيئية

المشكلات البيئة	العدد	النسبة	التسلسل المرتبي
النفايات	٣٧	٩٠	١
التلوث بالدخان	٣١	٧٩	٢
الضوضاء	٢٧	٦٩	٣
تلوث الماء	١٨	٤٦	٤

أمَّا بالنسبة لمشكلات البيئة المنتشرة فقد صنفت وبحسب تصورات المبحوثين إلى:

- النفايات: وقد حظيت بموافقة (٣٧) من المبحوثين وبنسبة (٩٠%)، وقد يعود ذلك لانتشارها بصورة مخيفة في مختلف الأماكن وعند سؤالهم عن السبب أجاب الجميع وبنسبة (٢٩) منهم وبنسبة (٧٤%) إنَّ ذلك يعود إلى عدم تحمل الأسرة مسؤولياتها بتعليم الأبناء منذ الطفولة بأهمية البيئة في حياتهم وعدم تلويثها وإتلافها، حيث تقوم الأسرة بتعليم الأبناء النظافة الشخصية والمنزلية لكن لم ترتقي تلك الثقافة إلى ثقافة عامة لذلك نجد كثير من الأفراد يحرص على نظافته الشخصية ونظافة منزلة فقط دون الاهتمام الكبير بنظافة الحي السكني أو الشارع أو المدرسة التي يدرس فيها أو المكان الذي يعمل فيه.

- التلوث بالدخان: ووقد حظيت بموافقة عدد كبير من المبحوثين يقدر بـ (٣١) وبنسبة (٧٩%) حيث أجاب هؤلاء بإنَّ البيئة الطبيعية ملوثة بالدخان المنبعث من عوادم السيارات والمعامل التي أقيمت قريبة منها مثل معامل الكاشي والسراميك ومواد البناء الأخرى حيث تحيط بالمنطقة السكنية للمبحوثين مجموعة كبيرة من هذه

المعامل والمحلات الخاصة ببيعها، هذا بالإضافة إلى الغازات المنبعثة من المولدات الأهلية بسبب نقص الكهرباء الوطنية.

– الضوضاء: وقد حظيت هذه الظاهرة بموافقة (٢٧) مبحوث وبنسبة (٦٩%) وذلك يعود إلى أصوات المعامل التي ذكرناها والمولدات الأهلية والسيارات وأصحاب الدرجات البخارية وما يسمى بـ (التك تك) التي انتشرت بشكل هائل في المنطقة والمناطق المحيطة.

– تلوث الماء: وقد أشار عدد من المبحوثين قدر بـ (١٨) وبنسبة (٤٦%) أنَّ الماء الذي يصل إلى منازلهم ملوث وغير صالح للشرب في الوقت الذي يكون فيه شحيحاً، لذا فإنَّ معظم المبحوثين وبنسبة (٧٦%) أشاروا إلى أنهم يستخدمون المرشحات أو ما يسمى بالفلتر في منازلهم وقد أشار البعض الأخر وبنسبة (٢٣%) بأنهم يشترون الماء من محطات التحلية بيع الماء أو من بعض الأشخاص الذين يبيعونه خارج هذه المحطات على الرغم من عدم ثقتهم بنظافته.

نستنتج من هذا المحور إنَّ الأسرة المدروسة وبالرغم من تصورها الواضح حول الثقافة البيئية غير أنَّها لا تلقن الأبناء ما يصب في القيم والثقافة البيئة ولممارسات البيئية الدائمة خارج المنزل وداخله بالرغم من حرصها على نظافة الأبناء والمنزل فقط.

أمَّا المشكلات البيئية التي أشار إليها المبحوثين فهذا التحديد إنما ينسجم مع الوضع الطبقي الذي ينحدر منه هؤلاء المبحوثين والمرتبط بالدخل المتوسط والمنخفض لهؤلاء المبحوثين الذي يجعل هذه الموضوعات موضع اهتمام بالنسبة إليهم، إضافة إلى معايشتهم لها بوصفها محيطة بهم وقريبة من بيوتهم.

ثانياً– مقومات تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية

جدول (٦) يوضح المعرفة بالقوانين البيئية والرغبة في الالتزام بها

المعرفة بالقوانين البيئية	العدد	النسبة
نعم	١٠	٢٦
لا	٢٩	٧٤
المجموع	٣٩	%١٠٠
الرغبة في الالتزام بالقوانين عند تطبيقها	العدد	النسبة
مستعد	٢٢	%٥٧
غير مستعد	١٧	%٤٣
المجموع	٣٩	%١٠٠

١ – عند مناقشة المبحوثين عن المقومات التي يمكن أنْ تسهم في خلق ثقافة بيئية في الأسرة العراقية، تبين أنَّ الغالبية العظمى وبعدد (٢٩) وبنسبة بلغت (٧٤%) لا يملكون أية معلومة عن وجود قوانين خاصة بحماية البيئة وهناك (١٠) فقط منهم لديهم معرفة بهذه القوانين، وعند استعراض بعض القوانين أمامهم استغربوا عدم تطبيق هذه القوانين للحد من ظاهرة التلوث التي تفاقمت بصورة خطيرة، وقد ابدى بعضهم وبعدد (٢٢) وبنسبة (٥٧%) استعدادهم للالتزام بهذه القوانين في حال تطبيقها وإنَّ (١٧) منهم وبنسبة بلغت (٤٣%) لمْ يبدي استعداده للالتزام بها معزياً ذلك للأوضاع المعيشية الصعبة، وهنا يأتي دور الثقافة البيئية ودور الإعلام البيئي الذي يبدو مقصراً في نشر الوعي البيئي وتعزيز قيم الأمن البيئي والعيش في بيئة صحية مناسب، ونعتقد مسؤولية ذلك تقع على الجميع وليس على الإعلام فقط.

وقد ذكرت بعض الدراسات المتخصصة أنَّ الدول الأوربية وبعض الدول العربية أصدرت قوانين جباية البيئة التي تُعد أداة ناجحة لحماية البيئة من التلوث في الوقت التي تُعد مصدر اقتصادي للدولة من خلال ما تحصل عليه من ضرائب ورسوم بغية تعويض الأضرار الناتجة عن الإهمال البيئي، في الوقت التي تعد أهم الأسباب الرادعة لعدم تلويث البيئة مرة أخرى. وعندما عرضنا إمكانية تطبيق تلك القوانين وما موقف المبحوثين منه أبدى عدد من المبحوثين بلغ (١٦) وبنسبة (٤١%) استعدادهم لدفع الضريبة البيئة من أجل حمايتها من التلوث لكن المبحوثين الآخرين وعددهم (٢٣) وبنسبة (٥٩%) لم يكونوا مستعدين لذلك بسبب الظروف الاقتصادية والمعيشية.

جدول (٧) يوضح استعداد المبحوثين لدفع الضريبة البيئية

دفع الضريبة البيئية	العدد	النسبة
نعم	١٦	٤١
لا	٢٣	٥٩
المجموع	٣٩	%١٠٠

٢- تمارس الأسرة وظائفها في تربية النشء وإكسابه شخصية مجتمعه وثقافته، وإرشاده بواسطة أساليب متعددة تترك آثارها في سلوكه الإيجابي نحو الآخرين ونحو البيئة العامة؛ فالأسرة تعدّ رقيب مباشر على وسائط التنشئة الأخرى. ويبرز دور الأسرة في توجيه الأبناء وإرشادهم بواسطة أساليب متعددة تترك أثرها في شخصياتهم وسلوكهم الإيجابي، ومن تلك الآثار ما يتعلق بحماية البيئة. ولعل أهم تلك الأساليب هي:

أ- **القدوة الحسنة:**

جدول (٨) يوضح اسلوب القدوة في التنشئة البيئية

القدوة الحسنة	العدد	النسبة
نعم	٣١	٧٩
لا	٨	٢١
المجموع	٣٩	%١٠٠

القدوة الحسنة من الأساليب التربوية التي أقرها منهج الإسلام في تربية الأبناء لتطبيع الأطفال على مبادئ الخير والصلاح، وجسدها رسول الله r واقعياً في حياته التربوية، قال l (لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) الأحزاب/ ٢١. وتبين من خلال إجابات المبحوثين أنَّ معظمهم وبعدد (٣١) وبنسبة بلغت (٧٩%) يجعل من نفسه قدوة أمام الأبناء في تصرفاته نحو البيئة ولكن هناك من لمْ يهتم بالإجابة عددهم (٨) وبنسبة (٢١%) معزياً ذلك إلى المؤثرات الخارجية المحيطة بالأبناء التي تسيطر عليهم من أصدقاء وقنوات فضائية وهواتف نقالة... الخ، ويمكن القول أنَّ القدوة يُعد مثال جيد للأبناء

يمكن أنْ يسهم بتقليل مظاهر الاعتداء على البيئة العامة فنحن بحاجة إذن للقدوة في البيت وفي المدرسة وفي الشارع والجامعة واي مكان آخر لدورها في ضبط تصرفات الأبناء للأهمية الكبيرة للتربية بالتقليد التي يمكن أنْ تكون الوسيلة الأهم بين وسائل التربية لبناء ثقافة بيئية واتجاهات إيجابية نحو البيئة والمحافظة عليها.

ب- المكافأة:

جدول (٩) يوضح اسلوب المكافأة في التنشئة البيئية

المكافأة	العدد	النسبة
نعم	١٢	٣٠
لا	٢٧	٦٩
المجموع	٣٩	%١٠٠

عندما سألنا المبحوثين عن مدى تقديمهم للمكافآت المادية أو المعنوية للأبناء عند تصرفهم الإيجابي مع البيئة أجاب (١٢) منهم وبنسبة (٣٠%) أنهم يقدمون مكافآت معنوية فقط تتضمن عبارات الشكر والرضا عن تصرفهم، أمَّا المبحوثين الآخرين وعددهم (٢٧) وبنسبة (٦٩%) بأنَّهم لا يقدمون تلك المكافآت بشقيها المادي والمعنوي، نحن إذن بحاجة ماسة إلى أسلوب الترغيب الذي يقود إلى تشجيع الأطفال لأنَّ الأطفال يتفاعلون معه كثيراً ويشجعهم على مزيد من الأعمال الجيدة تجاه البيئة والممتلكات العامة.

ج- القصص:

جدول (١٠) يوضح اسلوب القصص في التنشئة البيئية

القصص	العدد	النسبة
نعم	١٢	٣١
لا	٢٧	٦٩
المجموع	٣٩	%١٠٠

تُعد القصص من أهم العوامل التي تستثير الطفل وتوجهه نحو تقليد لما يجري فيها من أحداث وسلوكيات الأبطال أو الأشخاص وأخلاقياتهم في حياته اليومية. إنَّ أسلوب القصة من الأساليب المهمة في غرس قيمة المحافظة على البيئة، وتستطيع الأسرة أنْ تستخدمها وبأسلوب بسيط ومشوق مع الأطفال؛ لتوضيح أهمية البيئة في حياة الأبناء حيث يمكن أنْ توظف القصة لردع السلوكيات الخاطئة التي ربما تصدر من الطفل نفسه أو من الأطفال الآخرين. وعندما توجهنا بالسؤال فيما إذا كان المبحوثين يستخدمون هذه القصص تبين أنَّ عدد قليل منهم يستخدم هذا الأسلوب التربوي حيث بلغ عددهم (١٢) وبنسبة بلغت (٣١%)، وإنَّ (٢٧) منهم وبنسبة (٦٩%) لا يستخدمونها في توضيح أهمية حماية البيئة.

د- التقبل:

جدول (١١) يوضح اسلوب التقبل في التنشئة البيئية

التقبل	العدد	النسبة
نعم	٣٢	٨٢
لا	٧	١٨
المجموع	٣٩	%١٠٠

الإشادة بالمديح أمام الآخرين	العدد	النسبة
نعم	١٢	٣١
لا	٢٧	٦٩
المجموع	٣٩	١٠٠

من مظاهر التقبل الوالدي تقبل تصرفات الأبناء وفهم مشكلاتهم والفخر أمام الآخرين بإنجازاتهم، والاستجابة لمتطلباتهم وعدم مقارنتهم بغيرهم داخل الأسرة وخارجها ما يعزز مفهومهم عن ذاتهم وتكيفهم مع الآخرين، ويعطيهم قدراً من الاستقلالية في الرأي وتشجعهم على التعاون مع الآخرين وتحمل المسؤولية، وهذه الجوانب جميعها تجعلهم يمتلكون شخصيات متزنة انفعالياً قادرة على العيش مع الآخرين على أساس الاحترام المتبادل. وسألنا المبحوثين عن مدى تقبل تصرفات الأبناء تجاه البيئة أجاب معظمهم وبعدد (٣٢) وبنسبة (٨٢%) أنَّ مسألة التقبل تتبع نوع السلوك فإنْ كان جيداً يمكن تقبله وتشجيع الأبناء عليه وإنّ كان غير جيد لا يمكن تقبله وبهذا يمكن القول أنَّ هذا الأسلوب يمكن أنْ يكون موجها لتصرفات الأبناء الإيجابية نحو البيئة، وبلغ عدد الذين أجابوا بالنفي على السؤال (٧) وبنسبة (١٨%). ولكن لم نجد من المبحوثين من يشيد بهذا التقبل ويمدح الأبناء أمام الآخرين إلاَّ عدد قليل منهم بلغ (٨) وبنسبة (٢٠%)، فالمديح أمام الآخرين يعزز ذلك السلوك في نفوس الأبناء ويجعلهم يمارسونه دون رقيب وفي كل مكان أو موقف يجدون أنفسهم فيه.

ثالثاً– المعيقات التي تحول دون تعزيز الثقافة البيئية في الأسرة العراقية

يمكن توضيح هذه المعيقات على النحو الآتي:

١– عدم وعي الأسرة بالقوانين البيئية: وهذا الموضوع أشرنا إليه عند مناقشة المقومات حيث تطرقنا إلى عدم امتلاك المبحوثين لمعلومات عن هذه القوانين وأشاروا أيضاً إلى أنَّ العبرة في تنفيذ تلك القوانين عن طريق فرض الغرامات أو العقوبات الأخرى مثل إصلاح الأضرار.

٢– أنَّ الأسرة بحسب ما ذكره المبحوثين فشلت في خلق الثقافة البيئية التي ترتقي إلى مستوى الأحداث والوضع البيئي الذي يعيشه العراق الآن، وقد حدد المبحوثين أهم أسباب ذلك على النحو الآتي:

جدول (١٢) يوضح أسباب فشل الأسرة غرس الثقافة البيئية في نفوس النشء

أسباب فشل الأسرة	العدد	النسبة	التسلسل المرتبي
أساليب التنشئة	٢٩	٧٤	٣
ضعف الحوار	٣٣	٨٤	١
الظروف الاقتصادية والأمنية	٢٤	٦٢	٥
طبيعة السكن	٣١	٧٩	٢
ضعف المواطنة البيئية	٢٥	٦٤	٤

– ذكر غالبية المبحوثين وبعدد (٢٩) وبنسبة (٧٤%) أنَّ أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة لا تتيح المجال للاهتمام بالبيئة حيث ينصب التوجيه والتعليم إلى ماقيه مصلحة الأسرة فقط، وهنا يمكن القول: أنَّ طبيعية التنشئة الاجتماعية في الأسرة العراقية طبيعة احتيازيه لا اجتيازيه ونعني بذلك أنَّ الأسرة تحاول أنْ تحتوي الأبناء

إلى داخلها فيتعلم الأبناء الانتماء القرابي والانتماء للنسب بقوة، ومثل ذلك يعمل على تضييق دائرة الانتماء الخارجي للمكان والتأريخ الاجتماعي للمجتمع، وتراثه ومقدراته وهكذا تتكرس الفئوية ويضعف شعور الأبناء بحقوق الآخرين وممتلكاتهم. وتصبح العلاقة بين هؤلاء الأبناء وبين البيئة والوطن علاقة استيفاء لا وفاء، ويمكن إدراك ذلك بسهولة من أحاديث الناس اليومية بينهم فهناك تركيز واضح على الحقوق وإهمال للواجبات التي يمكن أنْ يقدمها هؤلاء للوطن أو للغير.

– من المعروف أنَّ الأسرة هي الحلقة الأقوى بين حلقات الضبط الاجتماعي والتوجيه والرقابة الذي يتجاوز حدود الأسرة والجيرة إلى المجتمع العام وتقع عليها مسؤولية الحوار مع الأبناء من اجل ترسيخ ثقافة الاعتزاز بالبيئة ومقدرات الوطن الأكبر. وأجاب المبحوثين وبعدد (٣٣) وبنسبة بلغت (٨٤%) إلى ضعف الحوار بين الآباء والأبناء داخل المنزل حيث لمْ يعد الأب الوقت الكافي للحوار مع الأبناء والتعرف على مشكلاتهم وهمومهم ولاسيما مع دخول التكنولوجيا التي ضّيقت مجال الحوار الداخلي وفتحت مجال الحوار الخارجي وهكذا تحول حوار البيت أو الأسرة حوار شكلي قد لا يتجاوز مشكلات العمل وبعض التوجيهات العقيمة للأبناء التي لا تخدم التربية الخلقية كثيراً.

– إنَّ الواقع الثقافي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي والأمني لمعظم الأسر لا يمكّنها من تحقيق التطوير الحقيقي للشخصية الملتزمة والمبدعة لتفشي الأمية الأبجدية والأمية الوظيفية في مثل هذه الأسر وانشغالها بتأمين حاجاتها المعيشية، والقلة التي تفلت من هذا الوضع لا تدرك غالباً طبيعة المرحلة التي يمر بها مجتمعنا والتحديات الكبيرة. وقد أكد عدد غير قليل من المبحوثين (٢٤) وبنسبة بلغت (٦٢%) أنَّ الظروف الاقتصادية والأمنية والثقافية لها دور كبير في عدم المتابعة المستمرة للأبناء وتفهم المرحلة التي يمرون بها وغرس حب الآخرين في نفوسهم واحترام ممتلكاتهم، فسلوكيات الأبناء العدوانية تجاه هذه الممتلكات كما أشار هؤلاء تعود إلى الجو الأسري المنفعل وما يترتب عليه من تعامل الوالدين تجاه الأبناء مع قلة تدريب الأبناء على الضبط الانفعالي في أوقات الغضب، وتبين أنَّ كثيراً من المبحوثين وبعدد (٢٧) وبنسبة بلغت (٦٩%) أنهم يستجيبون سريعاً في حالة إتلاف أحد أبنائهم الحاجات الشخصية أو الأجهزة المنزلية ويوفرون البديل وهذا التصرف من شأنه أنْ يجعل الأبناء ينشؤون وهم لا يشعرون بقيمة ما حولهم من ممتلكات خاصة أو عامة والتي تُعدّ البيئة جزءاً مهماً منها.

٣– طبيعة السكن: من إجابات المبحوثين وملاحظات الباحث تبين أنَّ بيوت المبحوثين صغيرة أو تقليدية مساحاتها تتراوح بين (١٠٠– ١٥٠) متر مربع والبعض القليل منها مساحته (٣٠٠) متر مربع وبيوت من النوع الأوَّل والتي ذكرها العدد الأكبر من المبحوثين بلغ (٣١) وبنسبة (٧٩%) لا تحتوي على حديقة منزلية وإنْ وجدت فهي صغيرة جداً ومسألة الاهتمام بها مسألة ثانوية ومن الممكن أي شخص يهتم بها من فترة إلى أخرى، وبذلك نستطيع القول: إنَّ عدم وجود حديقة منزلية من شأنه أنْ يحرم الأبناء ولاسيما الأطفال من تعلم كثير من مظاهر العناية بالبيئة ومن ثم عدم ترسيخ الثقافة البيئية في نفوسهم على أساس أنَّ الثقافة البيئة لا يمكن أنْ تثبت وتستقر في نفوس الأبناء إلاَّ عن طريق الممارسة وأفضل أنواع تلك الممارسة والأقرب إلى النفوس هي الممارسة داخل المنزل.

٤– المواطنة البيئية: تشير إجابات المبحوثين الخاصة بمسؤولية المواطن عن حماية البيئة وعدم تلوثها أنَّ أغلب المبحوثين وبعدد بلغ (٢٥) وبنسبة (٦٤%) يرون أنَّ مسؤولية حماية البيئة تقع على عاتق الدولة وأنَّ (٨) منهم وبنسبة (٢١%) يرى أنَّ المجتمع هو المسؤول، في حين أكد (٦) من المبحوثين وبنسبة (١٥%) على الفرد

بوصفه المسؤول عن حماية البيئة. وهنا يرى معظم المبحوثين أنَّ من حقهم على الحكومة توفير بيئة مناسبة صحية لكنَّ ذلك لمْ يتحقق، فكثير من النفايات تتجمع أيام كثيرة حتى تأتي السيارات الخاصة بالنظافة وحتى أنَّ العاملين في هذه الخدمة يطالبون الأهالي بما يسمى الإكراميات المادية لتستمر عملية نقل النفايات وبدون ذلك تتجمع النفايات بصورة كبيرة. وفي ذلك يتجلى بصورة واضحة أنَّ المواطن ينأ بنفسه بعيداً عن المسؤولية في تلوث البيئة أو حمايتها. وهذا المؤشر الخطير يشير إلى أننا بحاجة زيادة وعي الأفراد بالبيئة وبما يقود إلى تغيير سلوكياتهم تجاهها وبما يعزز لديهم الشعور بأنَّ المشكلات البيئية هي من صميم مسؤولياتهم بعد أنْ تفشت حالة اللامبالاة في صفوف كثير من شرائح المجتمع. وهذه النتيجة متوقعة في مجتمعات طالماً دأبت البلديات فيها بتنظيف الشوارع وإقامة المتنزهات والعمل على رعايتها في المقابل لا يوجد الاهتمام من قبل المواطن.

نستنتج وبحسب إجابات المبحوثين العامة حول دور بناء الثقافة البيئة في نفوس الأبناء أنَّ أغلب المبحوثين وصفوا هذا الدور بالضعيف، من هنا يستلزم غرس الثقافة البيئية في نفوس الأبناء منذ الطفولة.

استنتاجات عامة:

يمكن الوقوف على أهم الاستنتاجات التي توصل إليها البحث على النحو الآتي:

١- أنَّ المشرع العراقي وضع كثيرٌ من القوانين البيئية التي من شأنها أنْ تحمي البيئة الطبيعية في العراق؛ ولكنْ هناك مشكلتان تضعف هذه القوانين الأولى تتعلق بتطبيق هذه القوانين تتمثل في عدم ردعها المخالفين إلاَّ نادراً. والثانية تتمثل في عدم وعي الأسرة لهذه القوانين.

٢- الأسرة العراقية لديها تصور واضح حول الثقافة البيئية غير أنَّها لا تلقن الأبناء ما يصب في القيم والثقافة البيئة ولممارسات البيئية الدائمة خارج المنزل وداخله بالرغم من حرصها على نظافة الأبناء والمنزل فقط.

٣- للسكن وطبيعته دور مهم في بناء مرتكزات الثقافة البيئية عندما يكون فيه متسع من الفضاء ويكون ملكاً لصاحبه.

٤- تبيّن أنَّ روح المواطنة البيئية غائبة لدى كثير من المواطنين، ذلك لأنَّ سقف حقوقهم يرتفع كثيراً عن واجباتهم تجاه تلك الحقوق ومنها حقوقهم في التمتع ببيئة سليمة ونظيفة مما شكل عائقاً مهماً أمام نشر ثقافة البيئة .

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي تمخض عنها البحث يمكن وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات وعلى النحو الآتي:

التوصيات:

١- توعية المواطنين بالقوانين والتشريعات البيئية النافذة وتطبيقها بحزم للحد من ظاهرة التجاوز على التوازن البيئي سواء كان المتجاوزون أفراداً أم مؤسسات، وتعديل تلك القوانين وبما يتفق والتغيرات الجديدة في المجتمع.

٢- حث المؤسسات الاجتماعية (أسر، مدارس، مساجد، مصانع... الخ) للإسهام في توعية أفرادها وتثقيفهم بما يؤدي إلى عدم الأضرار في البيئة.

٣- نشر الثقافة البيئية والتوعية بالمشكلات البيئية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، والمؤتمرات والندوات، بالتأكيد على ضرورة الحفاظ على البيئة والتوازن البيئي في إطار القيم التي ترتكز عليها روح المواطنة البيئية.

٤- تشريع قانون الجباية البيئية.

المقترحات

١- دراسة دور المؤسسات الاجتماعية في الحفاظ على البيئة من التلوث في ظل التغيرات البيئية المتصاعدة.

٢- دراسة أسباب ضعف روح المواطنة والدور المجتمعي تجاه البيئة في المجتمع العراقي.

الهوامش

١- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١، ص ص ٨٤- ٨٥.

٢- زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ٤- ٢٠١٠، ص ٩٤.

٣- حسين حريم ،السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والمنظمات، دار زهرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧، ص ٢٤٥.

٤- صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، عمّان، ١٩٩٩، ص١٨٢.

٥- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٢٧١.

٦- صادق عباس الموسوي، التنشئة الاجتماعية والإلتزام الديني، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٧، ص٨٨.

٧- المرجع السابق نفسه، ص ص ٨٨- ٨٩.

٨- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبّاريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، العدد٢١- ٢٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٩، ص١٤٩.

٩- جابر إبراهيم الراوي، تلوث المدن العراقية، مجلة المدينة العربية، العدد الثامن عشر، السنة الرابعة، ١٩٨٥، ص٢٧.

١٠- السيد عبد الفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٢.

١١- محمد السيد ارناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، أوراق شرقية، د. ب، ١٩٩٧، ص ص١١-١٢.

12- www.dahsha.com

١٣- عزاوي أعمر ولعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، بحث منشور على شبكة الإنترنت: manifest.univ-ouargla.dz/.../64-

١٤- رائد عبد الرضا شيخان السامرائي، تلوث الهواء والماء والتربة إخطار بيئية تهدد حياة المواطن العراقي، كلية التربية ابن حيان، جامعة بابل.

www.uobabylon.edu.iq

١٥- رشيد الحمد ومحمد سعيد صبّاريني، مرجع سابق، ص١٦٦.

١٦- مرفت حسن برعي، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية، المؤتمر العلمي الأوّل لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ١٢- ١٣ أبريل، ٢٠٠٦، ص ٥٧٧.

١٧- صالح عبد الله جاسم، التنوير البيئي لدى معلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة بدولة الكويت، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة البحرين، المجلد الثاني- العدد الأوّل، ٢٠٠١، ص ١٤٤.

١٨- مرفت حسن برعي، مرجع سابق، ص ٥٧٧.
١٩- عزاوي أعمر ولعمى أحمد، مرجع سابق.
٢٠- هندرين أشرف عزت نعمان، القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق، إشراف عبد الله السلمو، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١، ص ٢٦. (رسالة ماجستير غير منشورة).
٢١- ناصر كريمش خضر الجوراني، الجريمة البيئية والجزاءات المقررة لها في التشريع العراقي، مجلة آداب ذي قار، المجلد ١، العدد ٢، كانون الأوّل ٢٠١٠، ص ١٧٩.
٢٢- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩)، الفقرة ثانياً، وثالثاً من المادة ٤٩٧.
٢٣- ناصر كريمش خضر الجوراني، مرجع سابق، ص١٨٠.
٢٤- راتب السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، ط٢، عمان، ، ٢٠٠٦ ص١٧٠.
٢٥- صبرينة بايود، دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظ على نظافة البيئة الحضرية، إشراف العربي اشبودان، جامعة الجزائر ٢، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٤-٢٠١٥، ص١٩١. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)
٢٦- المرجع السابق نفسه، ص ص١٩١-١٩٢
٢٧- صبري الدمرداش إبراهيم، التربية البيئية النوذج والتحقيق والتقويم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٧٥.
٢٨- نجوى عبد الحميد سعد الله، دراسات بيئية في المجتمع المصري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٩٥- ٩٦.
٢٩- مرفت حسن برعي، مرجع سابق، ص٥٧٧.
٣٠- كاظم المقدادي، التربية البيئية، منشور على شبكة الإنترنت: www.ao-academy.org
٣١- معنصر عماد، البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة حالة المدينة الجديدة " علي منجلي" قسنطينة، إشراف عداد محمد الشريف، جامعة باتنة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢، ص ص ٦٨- ٦٩. (رسالة ماجستير غير منشورة).
٣٢- عبد المعبود محمد عبد الرسول و جلال محمد نجيب محمد مهني، الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية في المجتمع المصري دراسة ميدانية على بعض المناطق العشوائية بمدينة الإسماعيلية، المؤتمر القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي السادس عشر، قضايا البيئة وجودة الحياة، ٢٢- ٢٤- ١٢/ ٢٠١٤. منشور على الموقع
scholar.cu.edu.eg/?q=mmyoussif/files/lmwtmr_lsnw_lsds_shr.pd
٣٣- المرجع السابق نفسه.
٣٤-غني ناصر حسين القريشي، دعوة للمصالحة مع البيئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجامعة بابل بتاريخ ٥- ١٠- ٢٠١١: uobabylon.edu.iq

٣٥- إيمان خضر، المواطَنة البيئية، مقال منشور في ٢٥- ٢- ٢٠١٠ على شبكة الانترنت: fedaa.alwehda.gov.sy

٣٦-عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة البيئة والجودة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٢، ص٢٩.

المراجع والمصادر

أولاً- الكتب

١- إحسان علي محاسنه، البيئة والصحة العامة، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ١٩٩١.

2- حسين حريم ،السلوك التنظيمي، سلوك الأفراد والمنظمات، دار زهرة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧.

3- راتب السعود، الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية، ط٢، عمان، ، ٢٠٠٦.

4- السيد عبد الفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦.

٥- صادق عباس الموسوي، التنشئة الاجتماعية والإلتزام الديني، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ٢٠١٧.

٦- صالح محمد علي، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة، عمّان، ١٩٩٩.

٧- صبري الدمرداش إبراهيم، التربية البيئية النوذج والتحقيق والتقويم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٨.

٨- العزاوي، عبد الوهاب، أنظمة إدارة البيئة والجودة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠٢، ص٢٩.

٩- محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨١.

١٠- محمد السيد ارناؤوط، التلوث البيئي وأثره على صحة الإنسان، أوراق شرقية، د. ب، ١٩٩٧.

١١- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.

١٢- نجوى عبد الحميد سعد الله، دراسات بيئية في المجتمع المصري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانيا- الدوريات والقوانين:

١- جابر إبراهيم الراوي، تلوث المدن العراقية، مجلة المدينة العربية، العدد الثامن عشر، السنة الرابعة، ١٩٨٥.

رشيد الحمد ومحمد سعيد صبّاريني، البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة، العدد٢١- ٢٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٧٩.

٢- زغو محمد، أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ٤، ٢٠١٠.

٣- صالح عبد الله جاسم، التنوير البيئي لدى معلمي العلوم بالمرحلة المتوسطة بدولة الكويت، مجلة العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة البحرين، المجلد الثاني- العدد الأوّل، ٢٠٠١.

٤- قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة (١٩٦٩).

٥- ناصر كريمش خضر الجوراني، الجريمة البيئية والجزاءات المقررة لها في التشريع العراقي، مجلة آداب ذي قار، المجلد ١، العدد ٢، كانون الأوّل ٢٠١٠.

ثانياً- الرسائل والأطاريح والمؤتمرات:

١- صبرينة بايود، دور المؤسسات الاجتماعية في ترسيخ ثقافة بيئية للحفاظ على نظافة البيئة الحضرية، إشراف العربي اشبودان، جامعة الجزائر ٢، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، ٢٠١٤- ٢٠١٥. (أطروحة دكتوراه غير منشورة)

٢- مرفت حسن برعي، برنامج مقترح لتنمية الوعي البيئي لدى الأطفال بتوظيف بعض الأنشطة الفنية والموسيقية، المؤتمر العلمي الأوّل لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ١٢- ١٣ أبريل، ٢٠٠٦.

٣- معنصر عماد، البناء المعماري العمودي كخيار للسكن الاجتماعي وانعكاساته على استهلاك العقار وتسيير المدينة حالة المدينة الجديدة " علي منجلي" قسنطينة، إشراف عداد محمد الشريف، جامعة باتنة، كلية الهندسة، قسم الهندسة المعمارية، الجزائر، ٢٠١١- ٢٠١٢. (رسالة ماجستير غير منشورة).

٤- هندرين أشرف عزت نعمان، القانون الدولي الإنساني والتلوث البيئي في العراق، إشراف عبد الله السلمو، الأكاديمية العربية في الدنمارك، كلية القانون والعلوم السياسية، ٢٠١١.(رسالة ماجستير غير منشورة).

ثالثاً- مواقع الانترنت

١- إيمان خضر، المواطَنة البيئية، مقال منشور في ٢٥- ٢- ٢٠١٠ على شبكة الانترنت: fedaa.alwehda.gov.sy

٢- رائد عبد الرضا شيخان السامرائي، تلوث الهواء والماء والتربة إخطار بيئية تهدد حياة المواطن العراقي، كلية التربية ابن حيان، جامعة بابل.

www.uobabylon.edu.iq

٣-عبد المعبود محمد عبد الرسول وجلال محمد نجيب محمد مهني، الأبعاد الاجتماعية للعدالة البيئية في المجتمع المصري دراسة ميدانية على بعض المناطق العشوائية بمدينة الإسماعيلية، المؤتمر القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي السادس عشر، قضايا البيئة وجودة الحياة، ٢٢-٢٤- ١٢/ ٢٠١٤. منشور على الموقع

scholar.cu.edu.eg/q=mmyoussif/files/lmwtmr_lsnw_lsds_shr.pd

٤- عزاوي أعمر ولعمى أحمد، الثقافة البيئية بعد استراتيجي لحماية البيئة، بحث منشور على شبكة الإنترنت: -manifest.univ-ouargla.dz/.../64

٥- غني ناصر حسين القريشي، دعوة للمصالحة مع البيئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني لجامعة بابل بتاريخ ٥- ١٠- ٢٠١١: uobabylon.edu.iq

٦- كاظم المقدادي، التربية البيئية، منشور على شبكة الإنترنت: www.ao-academy.org

7-www.dahsha.com